



Distr.: General
27 June 2019
Arabic
Original: English

اتفاقية مكافحة التصحر



مؤتمر الأطراف

الدورة الرابعة عشرة

نيودلهي، الهند، ٢-١٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٩

البند ٦ (ج) من جدول الأعمال المؤقت

البرنامج والميزانية

تقرير مكتب التقييم

تقرير مكتب التقييم

مذكرة من الأمانة*

موجز

بدأ التقييم المنهجي للأنشطة المضطلع بها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام ٢٠١٤. ويهدف هذا التقييم إلى تعزيز مصداقية الأمانة والآلية العالمية وقابليتهما للمساءلة على الصعيد الخارجي وكذلك إلى ترسيخ ثقافتها الداخلية للتعلم. وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية للتقييمات التي أجريت بتكليف من المكتب منذ مؤتمر الأطراف الأخير المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧. وتقدم أيضاً معلومات عن إجراءات المتابعة المتعلقة بالتوصيات الواردة في التقييمات السابقة. وعلاوة على ذلك، تقدم هذه الوثيقة برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم خلال فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ مع الإشارة إلى التكاليف المقدرة.

* قُدِّم هذا التقرير بعد انقضاء الموعد النهائي لتضمينه أحدث المستجدات.



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.19-10945(A)



* 1 9 1 0 9 4 5 *

المحتويات

الصفحة	الفقرات		
٣	٤-١	أولاً - مقدمة
		التقييمات التي أجريت لأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في	ثانياً -
٣	٣٨-٥	الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩
٤	٨-٦	ألف - تقييم وحدات التنسيق الإقليمية (حزيران/يونيه ٢٠١٩)
		باء - تقييم مشروع "الائتلاف البيئي المحلي لاتحاد أخضر" (حزيران/
٤	١٢-٩	يونيه ٢٠١٩)
		جيم - تقييم استطلاعي: ترتيبات إضافية لمكافحة الجفاف في إطار اتفاقية الأمم
٥	١٦-١٣	المتحدة لمكافحة التصحر (أيار/مايو ٢٠١٩)
		دال - تقييم برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي (آذار/
٦	٢٤-١٧	مارس ٢٠١٩)
		هاء - تقييم التعاون بين الشبكة العالمية لتهج وتكنولوجيات حفظ الموارد وأمانة
٨	٣١-٢٥	اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (نيسان/أبريل ٢٠١٨)
١٠	٣٨-٣٢	واو - التقييم المتعلق بتوقعات الأراضي العالمية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧) ..
١١	٦٢-٣٩	ثالثاً - متابعة التقييمات السابقة التي أجريت لأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر
		ألف - تقييم فعالية مشاركة منظمات المجتمع المدني في اتفاقية الأمم المتحدة
١٢	٤٣-٤١	لمكافحة التصحر (حزيران/يونيه ٢٠١٧)
١٣	٤٩-٤٤	باء - تقييم هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات (أيار/مايو ٢٠١٧)
١٤	٥٣-٥٠	جيم - تقييم استحداث صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي (شباط/فبراير ٢٠١٧) .
١٥	٥٨-٥٤	دال - تقييم نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ (أيار/مايو ٢٠١٦)
١٦	٦٢-٥٩	هاء - تقييم مبادرة تشانغوون (نيسان/أبريل ٢٠١٦)
١٧	٦٤-٦٣	رابعاً - برنامج عمل مكتب التقييم في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١
١٧	٦٦-٦٥	خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

أولاً - مقدمة

١- يشير البند ٧-٢ من الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم إلى ضرورة تقييم جميع الأنشطة المبرجة خلال فترة زمنية محددة. ويشير البند ٧-١ من نفس الوثيقة إلى أن الهدف من التقييم هو (أ) تحديد مدى وجاهة وكفاءة وفعالية وأثر أنشطة المنظمة بالنسبة لأهدافها تحديداً منهجياً وموضوعياً قدر الإمكان؛ و(ب) تمكين الأمانة والدول الأعضاء من الاشتراك في دراسات منهجية بغية زيادة فعالية البرامج الرئيسية للمنظمة عن طريق تغيير محتواها؛ و(ج) إعادة النظر في أهدافها، عند الضرورة. وعلاوة على ذلك، تقضي القاعدة ١٠٧-١ من نفس الوثيقة بإبلاغ الدول الأعضاء بنتائج التقييم عن طريق الهيئات الحكومية الدولية^(١).

٢- وقد بدأ التقييم المنهجي للأنشطة المضطلع بها في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في عام ٢٠١٤. ويهدف هذا التقييم إلى تعزيز مصداقية الأمانة والآلية العالمية وقابليتهما للمساءلة على الصعيد الخارجي، كما يهدف إلى ترسيخ ثقافتها الداخلية للتعليم. ويكون الإعداد للتقييم عادة بواسطة مقيمين مستقلين من الفئة الفنية وفقاً لتخطيط مكتب التقييم التابع للاتفاقية وتحت إشراف هذا المكتب. ويتخذ هذا المكتب أيضاً الترتيبات اللازمة لتقاسم المعارف الناتجة عن التقييم ومتابعة تنفيذ التوصيات الناجمة عنه.

٣- وتكون تقارير التقييم وردود الإدارة ذات الصلة متاحة لاطلاع الأطراف وأصحاب المصلحة الآخرين عليها من خلال الموقع الشبكي لمكتب التقييم التابع للاتفاقية لمكافحة التصحر^(٢). وتُعرض هذه التقارير والردود في اجتماعات مؤتمر الأطراف في إطار بند جدول الأعمال المتعلق بالبرنامج والميزانية وتمثل عنصراً هاماً في إبلاغ الأطراف بالتقدم المحرز نحو تحقيق أهداف خطة العمل المتعلقة بالاتفاقية، وذلك باتباع نهج الميزنة القائمة على النتائج.

٤- وتقدم هذه الوثيقة لمحة عامة عن النتائج والتوصيات الرئيسية للتقييمات التي أجريت بتكليف من المكتب خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩. وتقدم أيضاً معلومات عن إجراءات المتابعة المتعلقة بالتوصيات الواردة في التقييمات السابقة. وعلاوة على ذلك، تقدم هذه الوثيقة برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم خلال فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١، مع الإشارة إلى التكاليف المقدرة التي ستتم تغطيتها من الميزانية الأساسية للاتفاقية.

ثانياً - التقييمات التي أجريت لأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

٥- بحلول ١ حزيران/يونيه ٢٠١٩ اكتملت منذ الدورة الأخيرة لمؤتمر الأطراف أربعة تقييمات أجريت بتكليف من مكتب التقييم التابع للاتفاقية لمكافحة التصحر خلال فترة السنتين الحالية، وهناك تقييمان آخرا قيد الإعداد. وترد في الفصول التالية لمحة عامة للتقييمات

(١) الأنظمة والقواعد التي تحكم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم، الوثيقة ST/SGB/2016/6؛ وانظر أيضاً النسخة السابقة، الوثيقة ST/SGB/2000/8.

(٢) <www2.unccd.int/about-us/evaluation-office>.

المذكورة، بدءاً بأحدثها، في حين يمكن الاطلاع على تقارير التقييم بأكملها من خلال موقع مكتب التقييم على شبكة الإنترنت.

ألف - تقييم وحدات التنسيق الإقليمية (حزيران/يونيه ٢٠١٩)

٦- أنشئت وحدات التنسيق الإقليمية رسمياً في إطار متابعة مقرّر اعتمده مؤتمر الأطراف في عام ٢٠٠٩. وعلى مر السنين، حدّد مؤتمر الأطراف بعض البارامترات الرئيسية لسير عمل هذه الوحدات. لكن الغرض من هذه الوحدات لم يُوضَّح بصورة دقيقة، بل إن دورها تغير بتغير الحالات الطارئة وأولويات الأمانة والآلية العالمية. وساهم الاختلاف في الآراء بين الأطراف في الاتفاقية بشأن دور وحدات التنسيق الإقليمية في انعدام الوضوح هذا.

٧- وسعيًا للتوصل إلى فهم أفضل لما يمكن وما ينبغي أن تفعله وحدات التنسيق الإقليمية لتعظيم مساهمتها في التنفيذ الفعال للاتفاقية، بدأت عملية تقييم هذا الوحدات في نيسان/أبريل ٢٠١٩. ويهدف التقييم إلى رسم خارطة الطرائق التشغيلية لوحدات التنسيق الإقليمية وواقعها كيما يتسنى تحديد مواطن القوة ومواطن الضعف والفرص والأخطار ذات الصلة تحديداً منهجياً. ويتناول التقييم بالدرس أيضاً ولاية مكاتب التنسيق الإقليمية التابعة لمنظمات حكومية دولية أخرى وأساليب عملها، مع التركيز على المكاتب المشابهة لوحدات التنسيق الإقليمية المنشأة في إطار الاتفاقية. وبالاستناد إلى النتائج التي تم التوصل إليها بخصوص وحدات التنسيق الإقليمية والمكاتب الإقليمية الأخرى، سينظر التقييم في الخيارات الممكنة التي من شأنها أن تتيح لوحدات التنسيق الإقليمية إمكانية لتحسين فعاليتها بالاستناد إلى التجارب المكتسبة في إطار عمليات أخرى. وستُبلور هذه الاعتبارات في سيناريو أو أكثر للشكل الذي يمكن أن تتخذه وحدات التنسيق الإقليمية (الولاية، والأولويات، وسير العمل، والموارد)، وسيقترن كل سيناريو بمؤشرات عن التدابير التي سيتعين اتخاذها من أجل التنفيذ.

٨- ويُتوقَّع استكمال تقرير التقييم في نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩، ثم سيُنشر على الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم. وأمانة اتفاقية مكافحة التصحر هي المستعمل الرئيسي لنتائج التقييم، حيث إنها ستساعد إدارة الأمانة والمنسقين الإقليميين في تخطيط وتحسين سير عمل وحدات التنسيق الإقليمية. وستُعرض نتائج التقييم على مؤتمر الأطراف في تقرير شفوي.

باء - تقييم مشروع "الائتلاف البيئي المحلي لاتحاد أخضر" (حزيران/يونيه ٢٠١٩)

٩- الجدار الأخضر الكبير هو مبادرة تترجمها أفريقيا تسعى إلى التصدي للعديد من الأخطار المحدقة - تتعلق تحديداً بتغير المناخ والجفاف وسوء التغذية والبطالة - من خلال إدارة أفضل للموارد الطبيعية ومشاريع الحد من تدهور الأراضي. وفي الفترة ٢٠١٤-٢٠١٩، أقامت الآلية العالمية شراكات مع خمسة بلدان أفريقية^(٣) لتنفيذ مشروع الائتلاف البيئي المحلي لاتحاد أخضر "Front Local Environnemental pour une Union Verte" كجزء من مبادرة الجدار الأخضر الكبير، بدعم من جهات الاتصال التابعة للاتفاقية والسلطات الوطنية المعنية

(٣) بوركينا فاسو، وتشاد، والسنغال، ومالي، والنيجر.

بمبادرة الجدار الأخضر الكبير. وشملت المنظمات الشريكة صندوق الأمم المتحدة للأنشطة الإنتاجية، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، ومركز الأعمال والإنجازات الدولية.

١٠- والهدف من المشروع هو تعزيز قدرات الفاعلين المحليين في تخطيط التنمية وتمويلها، مع التركيز في الوقت ذاته على النهوض بالإدارة المستدامة للأراضي والموارد الطبيعية. ويتكون من ثلاثة عناصر رئيسية: بناء القدرات على المستوى المحلي لإعداد وتنفيذ خطط إنمائية تدمج الإدارة المستدامة للأراضي؛ والتصدي للقضايا العاجلة المتصلة بأسباب العيش والأمن الغذائي عن طريق استصلاح الأراضي وتوليد الدخل؛ والنهوض بتقاسم المعارف وبناء الشراكات في إطار مبادرة الجدار الأخضر الكبير وخارجها.

١١- ويجري في الوقت الراهن تقييم مستقل لمشروع الائتلاف البيئي المحلي لاتحاد أخضر يُتوقع استكماله بحلول نهاية حزيران/يونيه ٢٠١٩. ويهدف هذا التقييم إلى دراسة مدى أهمية المشروع وفعالته وجدواه وقدرته على الاستدامة، وإذا أمكن، أثره فيما يتعلق بتحقيق غرضين رئيسيين، هما (أ) توفير أدلة على النتائج لاستيفاء شروط المساءلة؛ و(ب) النهوض بالتعلم وتعزيز تقاسم المعارف من خلال النتائج المتحققة والدروس المستفادة، ولا سيما من أجل الخطوات المقبلة التي يُتوخى اتخاذها دعماً لمبادرة الجدار الأخضر الكبير في سياق اتفاقية مكافحة التصحر. وسيبحث التقييم أيضاً مسألة الأخذ بنهج تشاركي في مختلف مراحل المشروع وسينظر في نوعية هذا النهج وجدواه، مع التركيز بوجه خاص على دور المرأة في تنفيذ المشروع.

١٢- وسيُنشر تقرير التقييم بعد استكماله على الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم، وستُعرض النتائج الرئيسية على مؤتمر الأطراف في تقرير شفوي. والمستفيدون الرئيسيون من التقييم هم الجهات المانحة التي تدعم المشروع، والآلية العالمية، والحكومات الشريكة، والشركاء المؤسسيون.

جيم- تقييم استطلاعي: ترتيبات إضافية لمكافحة الجفاف في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (أيار/مايو ٢٠١٩)

١٣- طلب مؤتمر الأطراف، في مقرره ٢٩/م-أ-١٣، إلى الأمانة أن تُعدّ تقريراً بشأن الحاجة أم لا إلى ترتيبات إضافية لمكافحة الجفاف، لكي ينظر فيه مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة عشرة. واستجابةً للطلب، التمسست الأمانة الحصول على توضيح بخصوص طبيعة الترتيبات الإضافية والنتائج المرتقبة منها والشروط المتصلة بوضع هذه الترتيبات في إطار الاتفاقية. واستهدف هذا العمل العديد من الترتيبات الإضافية الممكنة، بما في ذلك النهج التقنية وصكوك التمويل والصكوك القانونية.

١٤- وفي هذا السياق، كُلف مكتب التقييم التابع للاتفاقية بإعداد تقييم استطلاعي يركز على النجاح المحتمل لمجموعة من الصكوك القانونية في التصدي للجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر. ويغطي التقييم ثمانية أنواع من الصكوك القانونية، المصنفة في فئة "القانون الملزم" وفئة "القانون غير الملزم"، التي تُستخدم عادةً في سياق التعاون في المجال البيئي: البروتوكولات، والتعديلات، والمرفقات، والمبادئ، والإعلانات، والقرارات، والمعايير، واتفاقات الشرف. ويستعرض الخصائص الرئيسية لكل صك، بما في ذلك التعريف الشائع لكل منها، ومعلومات عن العملية التحضيرية، والإجراءات الروتينية المتعلقة بالموافقة والرصد وتقديم التقارير،

والشروط المؤسسية والمتصلة بالميزانية. ويقدم التقييم أيضاً أمثلة على استخدام كل صك في إطار العمليات الدولية الأخرى، معظمها من داخل منظومة الأمم المتحدة. وعلاوة على ذلك، يتناول التقييم بالدرس الاستعمال الممكن لكل صك في التصدي للجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر استناداً إلى المعلومات العامة، والأمثلة، وبالرجوع، متى أمكن، إلى استخدام الصك في إطار الاتفاقية حتى الآن.

١٥- ولا يقدم التقييم الاستطلاعي توصيات بشأن ما إذا كان ينبغي استخدام الصكوك القانونية للتصدي للجفاف في إطار اتفاقية مكافحة التصحر، وأي الصكوك يُستصوب استخدامها. ولكنه يبيّن مواطن القوة والتحديات التي ينطوي عليها كل صك في حال تطبيقه على المسائل المتصلة بالجفاف في إطار الاتفاقية، حيث يُفترض أن مؤتمر الأطراف قد يستند إلى هذه المعلومات لاتخاذ قراره.

١٦- وترد في الوثيقة ICCD/COP(14)/16 بشأن التقدم المحرز في تنفيذ المقرر ٢٩/م أ-١٣ المتعلق بإطار سياسات الدعوة بشأن الجفاف، النقاط الرئيسية لكل صك من الصكوك القانونية المستعرضة. ويمكن الاطلاع على المزيد من التفاصيل في الوثيقة ICCD/COP/14/INF.3، في حين يمكن الاطلاع على النسخة الكاملة للتقييم الاستطلاعي على الموقع الإلكتروني لمكتب التقييم التابع لاتفاقية مكافحة التصحر.

دال- تقييم برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي (آذار/مارس ٢٠١٩)

١٧- برنامج تحديد أهداف تحييد أثر تدهور الأراضي، الذي نُقِد في الفترة الممتدة من عام ٢٠١٦ إلى عام ٢٠١٩، دعم ١٠٦ بلدان في جهودها الرامية إلى التحديد الطوعي لأهداف تحييد أثر تدهور الأراضي وجمع البيانات الأولية الضرورية لقياس التقدم المحرز استناداً إلى تلك الأهداف. وقدم برنامج تحديد الأهداف الدعم المالي والمدخلات التقنية إلى البلدان المهتمة ويسرّ عمليات التعلم من الأقران بين البلدان المشاركة. وتولت الآلية العالمية والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة إدارة المشروع الذي مُوّل في معظمه من مرفق البيئة العالمية.

١٨- وأصدر مكتب التقييم التابع للاتحاد الدولي لحماية الطبيعة ومكتب التقييم التابع لاتفاقية مكافحة التصحر تكليفاً مشتركاً بإجراء تقييم نهائي مستقل لبرنامج تحديد الأهداف، نظر في أداء المشروع قياساً إلى معايير الملاءمة والكفاءة والفعالية والتقدم نحو تحقيق الأثر والاستدامة، بالإضافة إلى معيار شامل آخر يتعلق بالمشاركة ومدى مراعاة المشروع للاعتبارات الجنسانية.

١٩- وخلص التقييم إلى أن برنامج تحديد الأهداف ملائم جداً لاحتياجات البلدان المشاركة ولأولويات الشركاء في المشروع. وتبيّن أن عدد البلدان المشاركة وتنوع المؤسسات داخل تلك البلدان واتساع نطاق الشراكات التقنية والمالية التي دعمت تنفيذ الأنشطة ذات الصلة بالمشروع، كلها عوامل ساهمت في تسليط الضوء على القضايا المشمولة بتحييد أثر تدهور الأراضي واتفاقية مكافحة التصحر وزيادة فهمها، حيث وجد بعض أصحاب المصلحة أنفسهم في مواجهة مفهوم تحييد أثر تدهور الأراضي لأول مرة.

٢٠- وتبين من التقييم أن المشروع يتسم بكفاءة عالية من حيث التكلفة والوقت، حيث أمكن إنجاز برنامج تحديد الأهداف بسرعة من خلال عملية منظمة يسهل تكرارها ونموذج تشغيلي يعمل بطريقة مركزية. وتحققت مكاسب كبيرة من حيث الكفاءة بفضل الحجم الكبير للتمويل المشترك، نقداً وعيناً. غير أن البعض رأى أن النموذج التشغيلي المركزي أدى في بعض الأحيان إلى تراجع الإحساس بتحكم البلدان بزمام الأمور، وانتقدت أقلية من المشاركين بشدة انعدام قدرتها على السيطرة على العملية والتأثير فيها.

٢١- ومن حيث الفعالية، خلص التقييم إلى أن معظم نواتج المشروع ونتائجه تحققت فعلاً أو من المرجح أن تتحقق، لا سيما في ظل العدد الكبير من البلدان التي تجاوزت التوقعات الأولية. واستنتج أن العمل المضطلع به لوضع خطوط الأساس الوطنية وتحديد الأهداف الوطنية كان على درجة عالية من الفعالية. ومع ذلك، أشار التقييم إلى العمل المحدود الذي أنجز فيما يتعلق بإدارة المعارف (بما في ذلك أنشطة الاتصال وتيسير التعلم من الأقران)، وإلى أن النهج المعتمد في إطار برنامج تحديد الأهداف إزاء بناء القدرات وتطويرها لا يستجيب لاحتياجات بعض البلدان. ورغم المعلومات التي تفيد بأن إنشاء أفرقة وطنية ساعدت بلداناً عديدة على الأخذ بزمام الأمور وساهم في تحقيق نسب مشاركة عالية نسبياً، فإن تصميم المشروع لا يدمج كل الأبعاد الجنسانية ذات الصلة. ورغم ما أنجز في نهاية المطاف من أعمال تركز على الاعتبارات الجنسانية، فإن ذلك جاء كرد فعل وبطريقة غير منظمة.

٢٢- وفيما يتعلق بالتقدم المحرز نحو تحقيق الأثر والاستدامة، ورد في التقرير أن برنامج تحديد أهداف تهيئة أثر تدهور الأراضي وضع أساساً جوهرياً لتحقيق الأثر المنشود في المدى البعيد، وهو تهيئة أثر تدهور الأراضي، حيث ساعد لدى معظم البلدان المشاركة على إيجاد اهتمام واسع النطاق وزخم كبير بخصوص تهيئة أثر تدهور الأراضي. ومع ذلك، أثبت التقييم أن احتمال فقدان هذا الزخم الأولي يشكل خطراً أساسياً يهدد استدامة المشروع وأثره في المدى البعيد: وبعد أن تحددت الأهداف، يجب أن تجني البلدان المشاركة الآن فوائد استثمارها في عملية تحديد الأهداف، وتوجد حاجة ملحة إلى إظهار قدرة هذه الأهداف على المساهمة في تهيئة أثر تدهور الأراضي. وأهم خطوة يجب اتخاذها في المستقبل لتحقيق الأثر والاستدامة، تتمثل في وضع مفاهيم من أجل مشاريع تفضي إلى التحول وضمان توفير الاستثمارات اللازمة لإنجازها. وأشار التقييم إلى بناء الالتزام السياسي، وإذكاء الوعي بموضوع تهيئة أثر تدهور الأراضي، والاستمرار في بناء القدرات وتطويرها باعتبارها عوامل ذات أهمية حاسمة.

٢٣- وترد فيما يلي التوصيات الواردة في التقييم والموجهة إلى أمانة اتفاقية مكافحة التصحر والآلية العالمية:

- (أ) الأخذ بنهج أكثر انتظاماً إزاء إدارة المعارف، والتعلم، والاتصال؛
- (ب) الاضطلاع بأعمال تحضيرية لتقديم المشورة بشأن الخيارات المتاحة في مجال بناء القدرات وتطويرها؛
- (ج) صياغة توجيهات بشأن إدماج البعد الجنساني والمنافع المشتركة في تهيئة أثر تدهور الأراضي؛
- (د) استكشاف الخيارات المتاحة من أجل تنسيق أوثق بين اتفاقيات ريو؛

(هـ) تنقيح بعض الإجراءات الإدارية قبل إنجاز المشاريع المقبلة.

٢٤- وأفادت أمانة اتفاقية مكافحة التصحر، والآلية العالمية، والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، في رد الإدارة المشترك، أنها تقبل جميع التوصيات. وقد بدأ فعلاً تنفيذ التوصيات، وسيشمل، في جملة أمور، وضع ونشر منتجات وأدوات معرفية مستهدفة لأغراض التعلم بين البلدان، ودعم تطوير مشاريع تحييد أثر تدهور الأراضي التي تفضي إلى التحول، وتطوير القدرات في مجال رصد مؤشرات تحييد أثر تدهور الأراضي، والتوجيه التقني وتوفير الدعم لإدماج القضايا الجنسانية، وتعزيز التنسيق بين اتفاقيات ريو ومشاريع تحييد أثر تدهور الأراضي، وتنقيح المعايير التجارية المستخدمة في إطار برنامج تحديد الأهداف.

هاء- تقييم التعاون بين الشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (نيسان/أبريل ٢٠١٨)

٢٥- صدر في عام ٢٠١٨ تكليف بإجراء تقييم مستقل للتعاون بين الشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد وأمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر. وتحقق التقييم مما إذا كانت الأهداف المرسومة في اتفاق التعاون قد تحققت أم لا، مع أخذ التغييرات التي أدخلت على الاتفاق منذ توقيعه بعين الاعتبار. وبحث التقييم أيضاً عملية التعاون وحدد الدروس المستفادة ووثقها. وكان الهدف من التقييم هو تقديم المشورة بشأن إمكانية مواصلة التعاون بين الشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد وأمانة الاتفاقية بعد انقضاء مدة العقد في نهاية عام ٢٠١٨.

٢٦- وخلص التقييم إلى أن التعاون بين الشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد وأمانة الاتفاقية يتسم بالأهمية من منظور الأولويات المحددة في الاتفاقية ويحظى بالقبول في مقررات مؤتمر الأطراف. وتبين أيضاً من خلال التقييم أن التعاون يتماشى مع ولاية كل من الجهتين الشريكتين والمستوى المعتاد لاستخدام الموارد المتاحة لدى كل منهما، ويتقيد بالمعايير والممارسات المكرسة في إطار الاتفاقية.

٢٧- ومن حيث الكفاءة والفعالية، سُجل تأخير كبير في تنفيذ المهام المبينة في اتفاق التعاون وإنجازها بالجودة المطلوبة. ومع ذلك، فمنذ عام ٢٠١٦ تقدم العمل بشأن المنتجات المتفق عليها بسرعة أكبر، وفي وقت إجراء التقييم كانت كل المهام الرئيسية المذكورة في الاتفاق قد أُنجزت: صُنِّفت الممارسات الفضلى المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي، وُكِّفت الممارسات المقدمّة من خلال بوابة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ ونُقلت إلى قاعدة بيانات الشبكة العالمية لنهج وتكنولوجيات حفظ الموارد على الانترنت. وأُعد نموذج موحد للإبلاغ عن الممارسات الفضلى، بما في ذلك الاستبيانات وأنظمة التصنيف والرسوم البيانية والأشكال العملية بغية توحيد ومواءمة النهج المتبعة في توثيق الممارسات الفضلى. وأُطلق المرفق الإلكتروني الذي يتضمن الآن جميع الممارسات الفضلى التي قُدِّمت سابقاً من خلال منصة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ، بالإضافة إلى المئات من الممارسات الفضلى الأخرى ونموذج موحد لتقديم المعلومات الجديدة.

٢٨- ولم يكن أثر التعاون بين الشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد وأمانة الاتفاقية هو محور تركيز التقييم. ومع ذلك، أشار التقييم إلى أن ما يقدّم من ممارسات فضلى جديدة وعدد الزيارات من أجل الاطلاع على هذه الممارسات مؤشرا يدلان على أن البلدان تعتبر أن المرفق الإلكتروني الجديد أداة مفيدة. وهذا يؤكد بدوره وجود وعي واهتمام كبيرين باستخدام الممارسات الفضلى التي يجري تحميلها في عمليات التخطيط وصنع القرار لدى البلدان الأطراف، وهو الهدف المنشود في المدى البعيد من التعاون بين الشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد وأمانة الاتفاقية.

٢٩- وقاعدة البيانات والممارسات المحملة متاحة في نظام الشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد، الذي يتسم بطابع مؤسسي في اتحاد الشبكة العالمية. ويرى التقييم أن هذا يسهم في تعزيز قدرة النظام القائم على الاستدامة.

٣٠- واستناداً إلى النتائج وتحليلها، يقدم التقرير ست توصيات:

(أ) ينبغي أن تواصل أمانة الاتفاقية والشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد تعاونهما بشأن الممارسات الفضلى المتعلقة بالإدارة المستدامة للأراضي؛

(ب) ينبغي أن تستخدم الأمانة عملية الاتفاقية للنهوض بأهمية وإمكانية جمع الممارسات الفضلى وتقاسمها واستخدامها؛

(ج) ينبغي أن تستحدث الشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد أدوات لتحسين النفاذ إلى قاعدة البيانات واستخدامها على الصعيد القطري، وعلى الصعيد الإقليمي متى أمكن ذلك؛

(د) ينبغي أن تتحقق أمانة الاتفاقية والشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد من أن مرحلة التعاون المقبلة تستند إلى إطار مشترك متفق عليه من الأهداف والأنشطة، وإلى أدوار ومسؤوليات واضحة؛

(هـ) ينبغي أن تعد أمانة الاتفاقية والشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد ميزانية واقعية للتعاون وتكفل توافر الموارد الضرورية في الوقت المناسب؛

(و) ينبغي أن تتعاون أمانة الاتفاقية والشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد مع شركاء إمائين آخرين ينشطون في مجال الإدارة المستدامة للأراضي، وأن تكثفا جهودهما المشتركة من أجل تحقيق الإثراء المتبادل، والتآزر، والتعلم.

٣١- وفي رد الإدارة المشترك، قبلت أمانة الاتفاقية والشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد كل التوصيات، باستثناء التوصية الثالثة، التي قُبلت جزئياً. وفي إطار متابعة التقييم، يَسرت الأمانة وصول الشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد إلى المرفق الإلكتروني وشجعت الأطراف على تقديم ممارسات فضلى جديدة. وفي الفترة الأخيرة، دعت الشبكة العالمية لنُهُج وتكنولوجيات حفظ الموارد الأمانة إلى الانضمام إلى لجنتها التوجيهية، والكيانان بصدد التشاور أيضاً بخصوص محتوى الاستراتيجية المقبلة للشبكة العالمية. وسوف يُنظر في مواصلة هذا التعاون بالاستناد إلى الاستراتيجية الجديدة، والأمانة والشبكة العالمية ملتزمتان بالحرص على أن تكون أية أنشطة مشتركة جديدة قائمة على أساس التخطيط الدقيق والميزنة الواقعية.

واو- التقييم المتعلق بتوقعات الأراضي العالمية (كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧)

٣٢- نُشرت الطبعة الأولى لتوقعات الأراضي العالمية من قبل أمانة اتفاقية مكافحة التصحر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٧ واستفادت الأعمال التحضيرية من الدعم المقدم من عديد الشركاء، بينهم حكومات وطنية والاتحاد الأوروبي والعديد من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وكان الهدف من توقعات الأراضي العالمية توفير قاعدة معززة من السياسات والمعارف تشمل السيناريوهات والتوقعات المستقبلية بخصوص اتجاهات تدهور/استصلاح الأراضي، وتأكيد موضوع تدهور الأراضي باعتباره قضية ذات أهمية عالمية وإبراز اتفاقية مكافحة التصحر باعتبارها فاعلاً رئيسياً في التصدي له.

٣٣- وقد خضعت توقعات الأراضي العالمية، بعد نشرها مباشرة، لتقييم مستقل ركّز على مواطن القوة التي تنطوي عليها ومواطن الضعف الممكنة كي تسترشد بها القرارات المتعلقة بالطبعات المقبلة والنواتج التكميلية. وشمل نطاق التقييم ما يلي:

(أ) الفوائد التي تنطوي عليها توقعات الأراضي العالمية بالنسبة لجمهورها الرئيسي الذي يتكون من صناعات السياسات على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي؛

(ب) الجدوى الفعلية والمرتبقة لتوقعات الأراضي العالمية في دفع الحوار وكفالة تغيير السياسات تدريجياً؛

(ج) مدى كفاءة العملية المفوضية إلى إنتاج توقعات الأراضي العالمية؛

(د) الدروس المستفادة من حيث المحتوى والعملية.

٣٤- وتفيد نتائج التقييم بأن توقعات الأراضي العالمية لبّنت حاجة حقيقية واندرجت في سياق خارجي مؤات. ودُكر أن هذا المنشور الذي يؤدي وظيفتي التوقع والتحليل أكثر موضوعية من المنتجات المألوفة لاتفاقية مكافحة التصحر. وإن كان المنشور موجهاً إلى صناعات السياسات، فإن جودة المحتوى وعمقه يجعلان منه مرجعاً "ثابتاً" ومتيناً. وورد في التقييم أيضاً أن ورقات العمل المتعلقة بتوقعات الأراضي العالمية تسهم في تعزيز مصداقية المنشور (الموضوعية/العلمية). ومقارنةً بالمنشورات الأخرى ذات الصلة، تبين أن النهج المتبع والمحتوى يكملان التقييم المواضيعي لتدهور الأراضي واستصلاحها الذي يقوم به المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية. ودُكر أيضاً أن المشروع يرقى على الأقل إلى مستوى توقعات البيئة العالمية وتوقعات التنوع البيولوجي العالمية.

٣٥- وبخصوص الفعالية، خلص التقييم إلى أن توقعات الأراضي العالمية تحظى بالتقدير عموماً لما يرد فيها من تحليل للعوامل المسببة لتدهور الأراضي واتجاهاته والحلول المناسبة له. ودُكر أن المنشور كان ناجحاً وحسن التوقيت من حيث الربط بين القضايا المتصلة بالأراضي والمواضيع الرئيسية الأخرى من قبيل تغير المناخ، وكذلك من حيث إسهامه في وضع برنامج عمل للاتفاقية أوسع نطاقاً وأكثر استشرافاً للمستقبل.

٣٦- وفيما يتعلق بالكفاءة، يشير التقييم إلى أن خطط العمل الأولية اتسمت بتفاؤل مفرط من حيث تاريخ إطلاق توقعات الأراضي العالمية وأخطأت الهدف من حيث طول المنشور. ورغم الإشادة بالنتيجة النهائية التي تم التوصل إليها، أشار التقرير إلى عدد من الصعوبات التي

تخللت عمليتي الإنتاج والترويج، بما في ذلك عدم وجود توجيهات موحدة، وانعدام التنسيق بين الجهات المساهمة، وصغر حجم الفريق المشرف على العملية، وهي صعوبات لا بد من التصدي لها في الطبقات المقبلة.

٣٧- وتضمن التقييم توصيات بتكثيف الترويج للطبعة الأولى لتوقعات الأراضي العالمية والتعاون مع المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية فيما يتعلق بإصدار التقييم المواضيعي لتدهور الأراضي واستصلاحها. وأوصى بأن تصدر الطبقات المقبلة للمنشور كل أربع سنوات وأن تُضمَّن، بشكل من الأشكال، المزيد من التحليلات الإقليمية المتعمقة ويتواصل فيها بحث المواضيع الرئيسية. وأوصى أيضاً باستعراض مؤشر الأراضي العالمية وتحليله. أما بخصوص تخطيط وإنتاج الطبقات المقبلة، فقد أوصى التقييم بمرحلة للاتصال المبكر تكفل التزام مساهمين وشركاء من طراز رفيع لهم نفس البرنامج، وتوسيع النطاق (الجغرافي) للمساهمين، وتقديم توجيهات مبكرة بشأن المدخلات وإعداد المراجع. وتم التطرق أيضاً إلى العقبات المتصلة بإنتاج المنشور.

٣٨- وفي رد الإدارة، أفادت الأمانة بقبول جميع التوصيات أو جزء منها، واستُكملت إجراءات المتابعة اللازمة بخصوص تعزيز التعاون مع المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والجدولة الزمنية للطبقات المقبلة، وتحليل عملية وضع المؤشر. ويجري حالياً إعداد أربعة تقارير إقليمية عن توقعات الأراضي العالمية ستُقدَّم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الرابعة عشرة. وبدأت اللجنة التوجيهية المعنية بتوقعات الأراضي العالمية النظر في مشاركة المساهمين - الغرض من المشاركة، وتوقيتها، والكيفية التي يمكن بها تحقيق أفضل مساهمة ممكنة - وستتناول بالدرس نتائج التقييم المتعلقة بعملية الإنتاج في اجتماعها المقرر في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩.

ثالثاً- متابعة التقييمات السابقة التي أجريت لأعمال اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر

٣٩- طلب مؤتمر الأطراف، في قراره ١٠/م/١٣، إلى الأمانة والآلية العالمية الاعتماد على توصيات عمليات التقييم السابقة لدى التخطيط لأنشطتهما وتنفيذها. وضماناً لمتابعة التوصيات متابعة منتظمة، تعد الأمانة و/أو الآلية العالمية رداً من الإدارة بخصوص كل تقييم يقدم لمحة عامة عن الإجراءات التي تعتمز اتخاذها للوفاء بالتوصيات. وتُعلن الإدارة مع تقارير التقييم، وينبغي اعتبارها جزءاً لا يتجزأ من تقارير التقييم.

٤٠- ويقدم هذا الفرع عرضاً عاماً للإجراءات التي اتخذت بشأن التوصيات الواردة في تقارير التقييم التي اكتملت خلال فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧. وترد في التقرير المقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة^(٤)، معلومات مماثلة عن التوصيات الواردة في تقارير عمليات التقييم السابقة.

(٤) تقرير مكتب التقييم: ICCD/COP(13)/14.

ألف - تقييم فعالية مشاركة منظمات المجتمع المدني في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر (حزيران/يونيه ٢٠١٧)

٤١ - صدر في عام ٢٠١٧ تكليف بإجراء تقييم مستقل لفعالية مشاركة منظمات المجتمع المدني في اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بغية تقييم التغييرات في مشاركة منظمات المجتمع المدني (أي النتائج التي تحققت) في عملية مكافحة التصحر منذ إنشاء الفريق المعني بمنظمات المجتمع المدني، وتوضيح الكيفية التي تسهم بها المرافق المتطورة المعنية بإشراك منظمات المجتمع المدني، لا سيما الفريق المعني بمنظمات المجتمع المدني، في التغييرات في إشراك منظمات المجتمع المدني. واقتصر التقييم على دور وأنشطة منظمات المجتمع المدني في إطار العملية الحكومية الدولية للاتفاقية.

٤٢ - وأوصى التقييم باتخاذ الإجراءات التالية:

(أ) وضع مبادئ توجيهية أو اختصاصات تشغيلية، بما في ذلك خطة استراتيجية محددة زمنياً، لمشاركة منظمات المجتمع المدني في الاتفاقية، وتطوير مهام وعمليات الفريق المعني بمنظمات المجتمع المدني؛

(ب) وضع خطة اتصالات لمنظمات المجتمع المدني المعنية باتفاقية مكافحة التصحر؛

(ج) ينبغي أن تواصل أمانة الاتفاقية دعمها لمشاركة منظمات المجتمع المدني المعتمدة بصورة فعالة في عملية تنفيذ الاتفاقية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، مع إيلاء اهتمام خاص لمشاركة منظمات جديدة فعلياً في الأعمال المتعلقة بالاتفاقية، وتيسير عمليات المتابعة لأنشطة منظمات المجتمع المدني لتعميق تأثيرها.

٤٣ - ورحب مؤتمر الأطراف، في قراره م/٥-أ-١٣، بالنتائج والتوصيات المنبثقة عن التقييم المستقل وطلب إلى الأمانة، بالتعاون مع الفريق المعني بمنظمات المجتمع المدني، ورهنماً بتوافر الموارد اللازمة، أن تتخذ الإجراءات اللازمة لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير التقييم. واتخذت الإجراءات المناسبة بناءً على هذا الطلب: فقد وُجد أعضاء الفريق المعني بمنظمات المجتمع المدني السابقون والحاليون قواهم من أجل إعداد المبادئ التوجيهية التشغيلية التي ستنظم عمل الفريق في المستقبل وتساعد أعضاءه في الاضطلاع بولايتهم. واستكمل الفريق أيضاً خطة الاتصالات التي أوصى بها التقييم. أما بخصوص مواصلة الدعم المقدم من الأمانة، فقد استهدفت الأنشطة الترويجية بوجه خاص الشباب، وهيئات الحكم المحلي، والمنظمات الدينية. وفي ١ حزيران/يونيه، قدم نحو ٦٠ منظمة جديدة من منظمات المجتمع المدني وثائقها بغية اعتمادها بصفة مراقب لدى مؤتمر الأطراف. ومقارنةً بالسنوات السابقة، كان لقضايا اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر دورٌ أبرز في العديد من العمليات الرئيسية لمنظمات المجتمع المدني عشرة^(٥).

(٥) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الوثيقة: ICCD/COP(14)/13.

باء- تقييم هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات (أيار/مايو ٢٠١٧)

٤٤- قرر مؤتمر الأطراف أن يُجرى استعراض الأعمال التي قامت بها هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات وإنجازاتها العامة منذ إنشائها في الدورة الثالثة عشرة للجنة العلم والتكنولوجيا (أيلول/سبتمبر ٢٠١٧). وتحضيراً للاستعراض، صدر في وقت سابق من نفس السنة تكليف جهة خارجية بتقييم أعمال هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات، مع التركيز على تعليقات الجهات صاحبة المصلحة.

٤٥- ووجد التقييم أن هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات أحرزت تقدماً ملحوظاً في تنفيذ برنامج عملها للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧، ونظمت أعمالها بصورة فعالة عن طريق توزيع المهام بين أعضائها. وخلص التقييم أيضاً إلى أن الهيئة أنتجت معارف مفيدة على أساس علمي متين، ونجحت في التأثير على العمليات العلمية الأخرى وفي إشراك المجتمع العلمي في أعمال الاتفاقية على نحو أفضل رغم وجود الكثير مما ينبغي القيام به في هذه المجالات. وعموماً، تشير نتائج التقييم إلى أن الهيئة حققت بداية واعدة، وأوصى المقيمون باستمرارها.

٤٦- وبهدف تحسين عمليات الهيئة وقدرتها على الأداء، قدم التقييم ثماني توصيات تتعلق بتشكيل الهيئة، وعملها، وتدبير الموارد اللازمة لها. وتناولت هذه التوصيات، في جملة أمور، التعريف بعمل الهيئة من خلال الأعمال التي يضطلع بها أعضاؤها، وإضفاء الطابع الرسمي على التفاعل بين الهيئة والمنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وبين هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، وتنقيح اختصاصات أعضاء الهيئة، وزيادة عدد مقاعد المراقبين، وزيادة توضيح محاور تركيز برنامج عمل الهيئة، وإشراك الشركاء، والنظر في تواتر اجتماعات الهيئة، وتوافر الموارد اللازمة لعملها.

٤٧- وتقدم محتويات وتوصيات التقييم معلومات أساسية للاستعراض الذي تقوم به لجنة العلم والتكنولوجيا للهيئة^(٦). ويرد موجز المعلومات التي تبادلتها لجنة العلم والتكنولوجيا ومؤتمر الأطراف في المقرر ١٩/م-أ-١٣ الذي قرر فيه مؤتمر الأطراف، بعد الاطلاع على النتائج والتوصيات المنبثقة عن التقييم، أن يمدد ولاية هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات إلى موعد انعقاد الدورة السادسة عشرة لمؤتمر الأطراف في عام ٢٠٢٣. وقرر مؤتمر الأطراف أيضاً تجديد عضوية هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بالاعتماد على نظام تناوب يكفل استمرار العمل، وطلب إلى مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا تنقيح اختصاصات الهيئة ومعايير الاختيار بناءً على ذلك.

٤٨- وفيما يتعلق ببرنامج عمل الهيئة، طلب إليها مؤتمر الأطراف أن تركز على موضوع أو موضوعين عامين من المواضيع ذات الأولوية التي تكتسي وجاهة على الصعيد العالمي فيما يتصل بالتصحر/تدهور الأراضي والجفاف، وأن تنسق أنشطتها مع ست آليات علمية قائمة. وفي هذا الصدد، استُكشفت سبل إقامة المزيد من العلاقات الرسمية مع المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والفريق الحكومي الدولي التقني المعني بالتربة، والفريق الدولي

(٦) للاطلاع على المزيد من المعلومات، انظر الوثيقة: ICCD/COP/CST(13)/6.

للإدارة المستدامة للموارد التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وذلك من أجل تطوير أوجه التآزر وتفاذي ازدواجية الجهود. وشجعت هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات على مواصلة تعزيز الشراكات مع الهيئات والمؤسسات العلمية والمنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والجهات الأخرى صاحبة المصلحة؛ ودُعِي ممثلو هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات إلى العمل على زيادة التوعية بعمل الهيئة. وطلب مؤتمر الأطراف كذلك إلى الأمانة أن تيسر الاتصال بين هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات ومراسلي الأطراف المعنيين بمجال العلم والتكنولوجيا، وتواصل تعبئة الموارد اللازمة لأداء هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات مهامها بفعالية.

٤٩- وفي أعقاب الدورة الثالثة عشرة لمؤتمر الأطراف، نُقح مكتب لجنة العلم والتكنولوجيا اختصاصات هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات بناءً على التوصية المذكورة، وبدأ العمل بنظام التناوب الجديد، وأضيف مقعدان للمراقبين في تشكيلة الهيئة. وفي عام ٢٠١٨، وُضعت مذكرة تعاون بين أمانة اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر وأمانة المنبر الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم الإيكولوجية، وتم التوصل إلى إبرام عدد قليل من الاتفاقات الرسمية مع الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، والفريق الحكومي الدولي التقني المعني بالتربة، والفريق الدولي للإدارة المستدامة للموارد التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تعزيز التعاون مع هذه الكيانات. وواصلت الأمانة بانتظام نشر المعلومات المتعلقة بعمل هيئة التفاعل بين العلوم والسياسات وكفلت الموارد اللازمة لسير عملها.

جيم- تقييم استحداث صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي (شباط/فبراير ٢٠١٧)

٥٠- صدر في عام ٢٠١٧ تكليف بإجراء تقييم مستقل لأهمية وكفاءة وفعالية الأنشطة التي تضطلع بها الآلية العالمية لاستحداث صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي. وقد ركز التقييم على ثلاثة مسارات عمل تعالج مشروع استحداث الصندوق المقترح؛ والرصد والإبلاغ والتحقق؛ والاتصالات والتسويق والتوعية.

٥١- ووجد التقييم عموماً أن التخطيط لمرحلة استحداث الصندوق وتنفيذها جرى بطريقة جيدة، وأن هذا التخطيط الجيد أتاح حافطة قوية ومتنوعة للمشروع. وأشاد باستحداث صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي باعتباره مثلاً نادراً على شراكة موضوعية وعملية بين منظومة الأمم المتحدة والقطاع الخاص. غير أن التقييم أشار إلى التأخير في استكمال عملية استحداث صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي، ونسب هذا التأخير إلى حد كبير إلى الصعوبات الناجمة عن الطبيعة المبتكرة لنهج الاستثمار وفكرة الصندوق.

٥٢- وقدم التقرير أربع توصيات باتخاذ إجراءات من أجل ما يلي: (أ) زيادة تنوع حافطة شركاء التمويل؛ و(ب) مواءمة بيانات الرصد على مستوى المشروع مع النظم الإحصائية الوطنية ذات الصلة؛ و(ج) وضع المزيد من مؤشرات الأداء الرئيسية على مستوى الحافطة و/أو التكاليف بإجراء تقييمات دورية إضافية لدعم قياس التأثير الأوسع نطاقاً للصندوق على البيئة الاستثمارية؛ و(د) إعادة النظر في الاستراتيجية المتعلقة بالاتصالات. وفي رد الإدارة، وافقت الآلية العالمية على التوصيتين (أ) و(ج) و(د) أو وافقت عليها جزئياً، ولكنها رفضت التوصية (ب) مشيرةً إلى أن بيانات الرصد المتعلقة بالمشاريع الممولة من خلال الصندوق أكثر أهمية في محيط السياق العالمي من محيط الإحصاءات الوطنية لكل بلد على حدة. ويجري في

الوقت الراهن تنفيذ الأنشطة اللازمة لوضع التوصية (أ) موضع التنفيذ، بينما استُكملت الإجراءات ذات الصلة بتنفيذ التوصيتين (ج) و(د).

٥٣- وبفضل الدعم الذي قدمته الآلية العالمية في مرحلة الاستحداث، أُنشئ صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي كصندوق مستقل للاستثمارات ذات الأثر تديره شركة من القطاع الخاص تُعنى بإدارة الاستثمارات، هي شركة ميروفا. وفي ١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، أعلن الصندوق تلقي تعهدات بأكثر من ١٠٠ مليون دولار من مجموعة واسعة من المستثمرين وقام باستثماره الأول في كانون الثاني/يناير ٢٠١٩. ويوجد لدى الصندوق أيضاً مرفق لتقديم المنح المتصلة بالمساعدة التقنية يوفر الدعم التقني للمشاريع المؤهلة للحصول على التمويل من صندوق تحييد أثر تدهور الأراضي والتي يمكن أن تكون جاهزة للاستثمار في غضون ٢٤ شهراً.

دال- تقييم نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ (أيار/مايو ٢٠١٦)

٥٤- جرى تقييم نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ التابع للاتفاقية في عام ٢٠١٦ وفقاً لمعايير الفعالية، والكفاءة، والأهمية، والاستدامة، بغية دعم عملية النظر في استخدام هذا النظام مستقبلاً في ضوء متطلبات الإبلاغ الجديدة للاتفاقية. ووجد التقييم أن استخدام نماذج الإبلاغ الموحدة، الذي يشكل سمة أساسية من سمات النظام، ساعد في إدراج وتفعيل فكرة تقديم تقارير قائمة على مؤشرات قابلة للقياس الكمي. غير أن التقييم أشار إلى أن النماذج تركز على الأداء من حيث الجوانب الإجرائية والمؤسسية والتنظيمية، بدلاً من التركيز على قياس التقدم المحرز في مكافحة التصحر/تدهور الأراضي أو التخفيف من آثار الجفاف. وفيما يتعلق بالسمات التقنية والكفاءة من حيث الكلفة، وجد التقييم أنه لا يمكن إدخال تعديلات على بوابة النظام على نطاق داخلي، بل إن أي تعديلات ستتطلب دعماً خارجياً، وأنه يمكن استخدام أدوات أخرى لإدارة المعارف في الاتفاقية تتسم بقدر أكبر من الكفاءة لتكملة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ.

٥٥- وقدم التقييم توصيات عامة لتحسين فعالية عملية الإبلاغ بموجب الاتفاقية وملاءمتها وكفاءتها من حيث الكلفة واستدامتها. وشملت هذه التوصيات، في جملة أمور، التركيز في التقارير الوطنية مستقبلاً على التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الاستراتيجية، وإدراج الأهداف الوطنية المتعلقة بتحييد أثر تدهور الأراضي؛ واستخدام معلومات نوعية لتقديم البيانات؛ وإتاحة إمكانية تغيير نماذج الإبلاغ دون تكاليف كبيرة؛ وإتاحة إمكانية الحصول على المعلومات المتعلقة بأدوات الإبلاغ من خلال الموقع الشبكي للاتفاقية؛ والإبقاء على علامة نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ بالنسبة للتقارير التي تُقدّم بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، حتى في حال إدخال تغييرات كبيرة على النظام.

٥٦- وفي رد الإدارة، وافقت الأمانة على التوصيات جزئياً، علماً أن عدداً من العمليات التي ستؤثر على تقديم التقارير الوطنية كانت جارية وقت إجراء التقييم، وأن الإجراء الذي يتعين اتخاذه لن يتحدد إلا بعد استكمال التقارير ذات الصلة على مستوى مؤتمر الأطراف.

٥٧- واعتمد مؤتمر الأطراف في دورته الثالثة عشرة إطاراً استراتيجياً جديداً لتنفيذ الاتفاقية استلزم إصلاحاً شاملاً لطرائق وإجراءات الإبلاغ. وفي إطار عملية الإبلاغ للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، تحوّل محور تركيز التقارير إلى المؤشرات القائمة على الأراضي، باستخدام منهجية موحدة وبيانات موحدة، حيث تلقت البلدان بيانات افتراضية لاستخدامها على الأقل كنقطة انطلاق. وبتقديم

معلومات عن المؤشرات المتعلقة بالأراضي، أوفى نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ بمتطلبات التوصية بالتركيز على الأهداف الاستراتيجية.

٥٨- وطلب مؤتمر الأطراف أيضاً إدخال تغييرات عديدة على عملية الإبلاغ، من قبيل تبسيط نماذج الإبلاغ وغيرها من أدوات الإبلاغ في إطار العمليات المقبلة لتقديم التقارير، وتيسير استعمال نظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ. وفي إطار عملية تقديم التقارير للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨، استُجيب لهذا الطلب من خلال نماذج الإبلاغ الخاص بالتعلم الإلكتروني وإعداد دليل محدث وإتاحة مسرد مصطلحات. وأدخلت أيضاً تطويرات جديدة على المنصة الإلكترونية لنظام استعراض الأداء وتقييم التنفيذ تعكس المتطلبات الجديدة المتعلقة بتقديم التقارير بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر.

هاء- تقييم مبادرة تشانغون (نيسان/أبريل ٢٠١٦)

٥٩- تقدم مبادرة تشانغون، التي أُطلقت في عام ٢٠١١، الدعم المالي والتقني والاستراتيجي للاتفاقية من خلال دائرة الغابات الكورية. وقد صدر في عام ٢٠١٦ تكليف بإجراء تقييم مستقل تناول الأداء العام للمبادرة ومدى إسهامها في النتائج التي تحققت في إطار الاتفاقية.

٦٠- وخلص التقييم إلى أن مبادرة تشانغون قامت بدور حيوي في بعض أهم النتائج التي حققتها الاتفاقية خلال الفترة ٢٠١٢-٢٠١٥، والتي يرتبط كثير منها بتطوير واختبار مفهوم تحييد أثر تدهور الأراضي، وساهمت في تحقيق الهدف ١٥-٣ من أهداف التنمية المستدامة. وأفاد التقييم بأن المبادرة وفرت الدعم السياسي ويسرت، بوصفها مصدراً يمكن التنبؤ به للدعم المالي من خارج الميزانية العادية، تخطيط العديد من الأنشطة الرئيسية وتنفيذها في الوقت المناسب. وفي حين كان تقييم مبادرة تشانغون إيجابياً عموماً، بيّن التقييم أيضاً أن المبادرة تفتقر إلى أهداف ومؤشرات محددة بوضوح ومتصلة بإطار نتائج الاتفاقية بدقة.

٦١- وعلى هذا الأساس، أوصى التقييم باستمرار المبادرة، بما في ذلك العمل على تحديد إطار للنتائج يرتبط ارتباطاً واضحاً بالأولويات العامة للاتفاقية. كما أوصى بأن تكفل الأمانة اتساق اتفاتها المقبلة مع الشركاء المانحين مع إطار نتائج الاتفاقية الموجود حالياً، وأن تحرص على تحسين تدفق المعلومات وتحقيق من أن مديري المشاريع يتلقون معلومات مستكملة عن حالة التمويل؛ وتكفل إدماج نتائج مبادرة تشانغون في إطار المناهج والعمليات ذات الصلة بإدارة المعارف التابعة للاتفاقية.

٦٢- وفي رد الإدارة، وافقت الأمانة، بعد التشاور مع دائرة الغابات الكورية، على جميع التوصيات، أو وافقت عليها جزئياً. ومنذ عام ٢٠١٦ أدمجت في خطط العمل التابعة للمبادرة وفي الاتفاقات الإطارية الأخرى المبرمة بين الأمانة وشركائها أطر النتائج والنهج المماثلة الأخرى التي تعكس أولويات اتفاقية مكافحة التصحر. ووُضعت موضع التنفيذ أيضاً التوصيتان المتعلقةتان بانتظام تقديم التقارير المتعلقة بحالة التمويل، وإدماج نتائج مبادرة تشانغون في إطار المناهج والعمليات ذات الصلة بإدارة المعارف التابعة للاتفاقية.

رابعاً- برنامج عمل مكتب التقييم في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١

٦٣- يرد في الجدول أدناه برنامج العمل المقترح لمكتب التقييم التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١. ويمكن تعديل هذا البرنامج في ضوء المهام الأخرى، أو الاحتياج إلى مزيد من التقييم أو الدرس، بتكليف من مؤتمر الأطراف.

٦٤- ويضم مكتب التقييم التابع للاتفاقية موظفاً واحداً من الفئة الفنية بتمويل من البند المخصص لدعم البرامج. ويُقترح تخصيص مبلغ من الميزانية الأساسية لتعيين مقيمين مستقلين ونشر النتائج. وستغطي التقييمات المتعلقة بالأنشطة الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية من الميزانية الخاصة بكل نشاط.

الجدول

برنامج عمل مكتب التقييم التابع لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر في
الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١
(بال يورو)

التقييم	الاعتماد المقترح في الميزانية الأساسية
تقييم خطة العمل التابعة لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر بشأن إدراج المساواة بين الجنسين	١٢ ٠٠٠
تقييم مشاركة القطاع الخاص في عمليات اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر	١٥ ٠٠٠
تقييم التعاون مع المعهد الدولي للتنمية المستدامة	٨ ٠٠٠
تقييم مكتب الاتصال في نيويورك	٨ ٠٠٠
تقييم خدمات المؤتمرات المقدمة في إطار الاتفاقية	٨ ٠٠٠
تقييم الدعم المقدم لإعداد المشاريع المفضية إلى التحول	صفر
تقييم مبادرة الجفاف	صفر
المجموع	٥١ ٠٠٠

خامساً- الاستنتاجات والتوصيات

٦٥- تقدّم هذه الوثيقة النتائج والتوصيات الرئيسية لعمليات التقييم التي أجريت خلال فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، فضلاً عن الإجراءات التي اتخذتها الأمانة والآلية العالمية للوفاء بتوصيات التقييمات السابقة.

٦٦- وتقدّم هذه الوثيقة أيضاً الخطة المؤقتة لعمليات التقييم التي ستنفذ خلال فترة السنتين المقبلة. وقد يرغب مؤتمر الأطراف في القيام بما يلي:

(أ) أن يحيط علماً ببرنامج العمل المقترح لمكتب التقييم؛

(ب) أن يطلب إلى الأمين التنفيذي أن يقدم إلى مؤتمر الأطراف في دورته الخامسة عشرة تقريراً عن نتائج عمليات التقييم التي ستُنجز في فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ وعن الإجراءات التي اتخذت للوفاء بالتوصيات التي وردت في التقييمات السابقة والتي لم تُنفذ بعد.